المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي | الإصدار الرابع والأربعون | تاريخ الإصدار: 5-12-2022 م
ISSN: 2706-6495

دور مكافحة الفساد الإداري في تحقيق التنمية المستدامة (دولة قطر أنموذجاً)

The Role of Anti-corruption Efforts in Achieving Sustainable Development (The Case of Qatar)

إعداد الباحثة/ نوره إبراهيم القحومي

ماجستير الإدارة العامّة، كلية الاقتصاد والإدارة والسياسات العامّة، معهد الدوحة للدراسات العليا، دولة قطر

Email: nal051@dohainstitute.edu.qa

الملخص:

يشكل الفساد الإداري عائقاً كبيراً أمام تحقيق التقدم والازدهار في الدول. إذ أن الفساد يتمحور حول تحقيق المصلحة الخاصة دون المصلحة العامّة وتطلعات الشعوب من الحكومة بتوفير متطلبات العيش الكريم. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة جهاز إدارة عامة كفؤ وفعال يعمل في إطار بيئة خارجية وداخلية محفزة وداعمة. بيدَ أن جهاز الإدارة العامة هو الجهاز المعني بشكل رئيسي بمهمة التنظيم والرقابة والسيطرة. بالتالي، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مكافحة الفساد الإداري وأثره في تحقيق التنمية المستدامة بأبعدها المختلفة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في دولة قطر. إذ برزت دولة قطر بين الدول العربية في المؤشرات الدولية مثل مؤشرات الحوكمة ومدركات الفساد. وذلك من حيث تحقيقها المركز الثاني في عام 2020 على مستوى الدول العربية. كما حققت معدلات مرتفعة في المؤشرات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة. اعتمدت الدراسة على منهجيّة نوعيّة تقوم بشكل أساسي على جمع البيانات والمعلومات من المصادر الثانوية من الأوراق العلمية المحكمة والاحصائيات من التقارير الوطنية والدولية. وتوصلت الدراسة إلى أنه تم معالجة قضية الفساد الإداري والحد من آثاره في دولة قطر من خلال المنظور الشمولي القائم على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إضافة إلى إصلاح بيئة جهاز الإدارة العامة. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، ووضع استراتيجية وطنية منسقة بين جميع الجهات لضمان تعزيز حشد جهود مكافحة الفساد الإداري.

الكلمات المفتاحيّة: الفساد الإداري، التنمية المستدامة، المؤشرات الدولية، الحوكمة، دولة قطر.

ISSN: 2706-6495

The Role of Anti-corruption Efforts in Achieving Sustainable Development (The Case of Qatar)

Noora Ibrahim Al-Qahomi

Master of Public Administration, College of Economics, Administration and Public Policy, Doha Institute for Graduate Studies, State of Qatar

E-mail: nal051@dohainstitute.edu.qa

Abstract:

Administrative corruption affects progress and prosperity in countries, as it constitutes a major obstacle to achieve the public interest and people's aspirations from the government to provide the requirements of a decent life. Achieving sustainable development requires a stimulating and supportive environment for its operations. Therefore, this study aims to identify the reality of combating administrative corruption and its impact on achieving sustainable development in the State of Qatar. State of Qatar has emerged among the Arab countries in international indicators such as governance indicators and corruption perception index. In terms of achieving second place in 2020 at the level of Arab countries. It also achieved high rates in international indicators related to sustainable development in its various dimensions. The study relied on a qualitative methodology that relies mainly on collecting data and information from secondary sources. Such as: research papers, and statistics from national and international reports. The study concluded that the issue of administrative corruption and mitigating its effects in the State of Qatar was addressed through a holistic perspective based on economic, social, and political variables, in addition to reforming the public administration environment. The study recommended the need to activate the role of civil society organizations in combating corruption, and to develop a coordinated national strategy to ensure the strengthening of mobilizing efforts to combat administrative corruption.

Keywords: Administrative corruption, Sustainable development, International indicators, Governance, State of Qatar.

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

قال تعالى: {وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ}(الأعراف:56)
إن جميع المنظمات الحكومية غير الحكومية، ومنظمات القطاع الثالث، معرضة للإصابة بآفة الفساد. إذ أن استشراء الفساد في قطاعات الدولة يعطل من أدائها وتقدمها وتطورها للصالح الشخصي، أو لفئة معينة من المجتمع دون النظر لحاجات المجتمع الأساسيّة ككل. بالتالي تتأثر بالسلب جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية جرّاء ممارسات الفساد. تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة أنماط من الفساد: ومنها الفساد المالي، والفساد السياسي، والفساد الاقتصادي، والفساد الإداري. وبحسب إسماعيل (2017) فإن تقارير المنظمات العالمية المعنيّة برصد الفساد ومكافحته تؤكد على أن الفساد يصل إلى أعلى مستوياته في الدول التي تعتمد على الاقتصاديات الريعية، وتتسم بضعف الديمقراطية وهشاشة النظام السياسي.

تُصنف غالبية الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد بمراتب متدنية، نظراً لتفشي الفساد في العديد من القطاعات. إلا أن بعض الدول الخليجية أحرزت مراتب متقدمة، فدولة الإمارات العربية المتحدة أحرزت الترتيب الأول ودولة قطر الترتيب الثاني، على مستوى الدول العربية عن عام 2020، وذلك على الرغم من اعتماد هذه الدول على الاقتصاد الريعي في الغالب. تتسم المتغيرات السياسية والاجتماعية بالقوة والمتانة لدى الدول آنفة الذكر، الأمر الذي يحد من انتشار الفساد في الدولة، كما حققت الامارات وقطر تقدم ملحوظ في جميع أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مؤشرات التنمية المستدامة. تأسيساً على ما تقدم، تبلورت مشكلة الدراسة في الآتي:

1.1. مشكلة الدراسة:

يُشكل الفساد الإداري معوقاً أساسياً أمام تحقيق التنمية المستدامة (الجمل،2014)، حيث قامت العديد من الدول المتقدمة والنامية باتخاذ العديد من الإجراءات للحد من ظاهرة الفساد الإداري بهدف حفظ المال العام. تُعد دولة قطر واحدة من أفضل الدول على الصعيد الإقليمي والعالمي في جهود مكافحة الفساد الإداري وذلك وفقاً للمؤشرات الدوليّة الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية، حيث أحرزت المرتبة 30 على مستوى العالم والثانية على مستوى الدول العربية عن عام 2020 (هيئة الرقابة والشفافية، 2021)، كما تقدمت بشكلٍ ملحوظ في تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030. يتمثل **التساؤل الرئيسي** للدراسة في:

- ما هو تأثير جهود مكافحة الفساد الإداري على تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر؟

ويمكن تجزئة التساؤل الرئيسي إلى **تساؤلات فرعية:**

- ما واقع جهود مكافحة الفساد الإداري في دولة قطر؟
- ما واقع التنميّة المستدامة في دولة قطر؟
- ما علاقة جهود مكافحة الفساد الإداري بتحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر؟

2.1. أهميّة الدراسة:

ISSN: 2706-6495

تكمن أهميّة الدراسة في زيادة التراكم المعرفي فيما يتعلق بمكافحة الفساد وأثر هذه الجهود على زيادة فاعلية التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أن للدراسة أهمية عمليّة،

كونها تطمح إلى مساعدة متخذي القرار من الدول العربية لمعرفة مقومات مكافحة الفساد الرئيسيّة، وذلك ليتمكنوا من تشخيص واقع دولهم، ومعرفة ما ينبغي اتخاذه في سبيل مكافحة الفساد بالنظر إلى تجربة دولة قطر كونها دولة عربية تتشارك في سماتها مع غالب دول الخليج بالأخص، ودول العالم العربي على وجه العموم.

3.1. أهداف الدراسة:

- التعرف على جهود مكافحة الفساد الإداري في دولة قطر.
- التعرف على واقع التنميّة المستدامة في دولة قطر.
- فهم العلاقة بين جهود مكافحة الفساد الإداري وتحقيق التنميّة المستدامة في دولة قطر.

4.1. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في إعداد الدراسة على المنهج النوعي، وذلك لملائمته لموضوع البحث، حيث تم الاستناد في جمع المعلومات إلى المصادر الثانوية، مثل الأوراق العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، والكتب، بالإضافة إلى جمع الاحصائيات من التقارير الوطنية والدولية.

2. الإطار المفاهيمي والنظري:

1.2. المفاهيم:

تعددت تعريفات الفساد الإداري والتنمية المستدامة وفقاً لوجهات النظر المختلفة، إذ ليس هناك تعريفات موحدة متفق عليها من قبل الغالبية، ولكن سيتم التطرق إلى أهم التعريفات المتداولة لمفهومي الفساد الإداري والتنمية المستدامة.

- **الفساد الإداري:**

في اللغة، عُرِّف الفساد بأنه البطلان ضد الصلاح، وفساد الشيء يعني تلفه وعدم صلاحيته (الموسوعة العربية الشاملة، 2021). وفي الاصطلاح الإداري للفساد، في معجم أوكسفورد عُرِّف الفساد على أنه انحراف في نزاهة الموظفين العموميين أثناء القيام بمهامهم في الوظائف العامة. كما عرفت منظمة الأمم المتحدة الفساد الإداري على أنه "مجموعة من الممارسات التي تحدث في الوظيفة العامة كالرشوة والاختلاس وإساءة استخدام الوظيفة العامة". كما أضاف الباحث محمد (2021) أن لمفهوم الفساد أهداف من وجهة نظر من يقوم به، وهي من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لفئة أو طبقة معينة من المجتمع، حيث يترتب على ذلك خرق القانون وانتهاك الواجب العام، والانحراف عن المعايير الأخلاقية في العمل. من التعريفات السابقة نلاحظ أن للفساد أبعاد أخلاقية وسلوكية تتعلق بالموظف العام، حيث تنعكس هذه الممارسات سلباً على جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والبيئية.

- **التنمية المستدامة:**

عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير مستقبلنا المشترك أن التنمية المستدامة عملية تُعنى بالاستجابة لاحتياجات الحاضر دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر في تلبية احتياجاتها. يُشير هذا التعريف المبسط إلى أن التنمية المستدامة، هي تعبير عن عملية التنمية التي تتصف بالاستقرار، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني لهذه العملية (الهيتي والمهندي، 2008).

نجد من الناحية الإجرائية أن الفساد الإداري يرتبط بتحقيق التنمية، بيدَ أن جهاز الإدارة العامة هو المعني بتنفيذ متطلبات تحقيق التنمية، وضمان حق الأجيال الآنية والمستقبلية من استخدام الموارد بما يلبي حاجاتهم. فإذا أصيب جهاز الإدارة العامة بالفساد الإداري، فسيكون عاجزاً عن تلبية المتطلبات التنموية لتحقيق رفاه المجتمع.

2.2. الإطار النظري:

يُعد الفساد الإداري معوق خطير، سريع الانتشار، شديد التأثير على جهود عملية التنمية المستدامة، بالتالي يكمن أساس التنمية في وجود قيادة سياسية جديرة، وجهاز إدارة عامة يتسم بالكفاءة والفاعلية. سيتم التطرق في الإطار النظري إلى جملة من المحاور، وهي كالآتي: أسباب الفساد الإداري ومظاهره، القطاعات التي يشيع فيها حدوث الفساد الإداري، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وانعكاسات الفساد الإداري على تحقيق التنمية المستدامة، ومقومات مكافحة الفساد الإداري والحد من انتشاره.

أسباب الفساد الإداري ومظاهره

أسباب الفساد الإداري:

ناقشت حفناوي (2019) أن أسباب ودوافع الفساد الإداري متعددة ومتشابكة نظراً للارتباط الوثيق بعوامل البيئة الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، حيث يتأثر سلوك الفرد تبعاً لهذه العوامل، فإما أن يتصرف برشد أثناء تأدية مهام الوظيفة العامة، أو عكس ذلك. ويمكن إيجاز معادلة تفشي الفساد في المعادلة الآتية: الفساد= درجة احتكار القرار + حرية التصرف – المساءلة. بالتالي فإن غياب المساءلة من قبل الجهات المعنية، أو ضعف الرقابة الذاتية، يؤدي للفساد.

- **الأسباب الاجتماعية:** تتمثل الأسباب الاجتماعية في ضعف الوازع الديني، وضعف تنشئة الأسرة للأبناء من حيث ترسيخ قيم ومبادئ الدين الإسلامي الذي يحرم ممارسات الفساد، الأمر الذي يؤثر سلباً على سلوك الأفراد في السعي لتحقيق المكاسب بطرق مشروعة أو غير مشروعة. كما تعد الأجور المتدنية للموظفين سبباً لاستغلال الوظيفة لجمع الرشاوى للوفاء باحتياجاتهم المعيشية. وعلى صعيد الانتماءات الطائفية والاسرية، فيتم التعيين في الوظائف "بالواسطة" على أساس هذه الانتماءات، لا على أساس الجدارة والكفاءة (الجمل،2014).
- **الأسباب الإدارية والمؤسسيّة:** إن من أبرز الأسباب الإدارية والمؤسسيّة للفساد، هو انعدام كفاءة ونزاهة المسؤولين بالدولة (عمر، 2016)، حيث ينعكس ذلك على أسلوب إدارتهم للمنظمات، فمثلاً، يقوم المسؤولون بتكليف الموظفين بأعباء ومهام تفوق قدرتهم وإمكاناتهم البشرية والمادية فضلاً عن البيروقراطية، وكثرة إجراءات العمل وعدم وضوحها لإنجاز المعاملة الواحدة، الأمر الذي يدفع الموظفين إلى تخطي هذه الإجراءات، كما يقوم الموظفين بالمنظمات باتخاذ طرق غير مشروعة لإنجاز المهام. ومما يهيئ بيئة استشراء الفساد هو انعدام الشفافية في المنظمات الحكومية وغير الحكومية وذلك يبدأ من خلال إنشاء المؤسسات والهيئات العامة التي لها استقلال مالي وإداري، ووضع الإمكانيات والموارد المالية الضخمة تحت

تصرفها دون إخضاعها للرقابة بصورة دورية (الجمل، 2014). وتعود الأسباب إلى ضعف السلطة الرقابية وعدم تطبيق قوانين مكافحة الفساد، بالإضافة إلى عدم تواجد مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد (بومعراف، 2017).

- **الأسباب الاقتصادية:** إن سوء الأحوال الاقتصادية يلعب دوراً جوهرياً لظهور الفساد. حيث أكدت بومعراف (2017) بأن هناك علاقة عكسية ما بين مستوى دخل الفرد وما بين شيوع حالات الفساد. تعد السياسات المالية والنقدية غير العادلة سبباً لحدوث التضخم، وزيادة الأسعار، وتدهور القوة الشرائية. إذ أن استمرار عدم مراعاة السياسات الاقتصادية في الدولة لسد الاحتياجات الأساسية للسكان، من حيث العدالة والتوازن في توزيع الموارد الاقتصادية على كافة شرائح المجتمع بالإضافة إلى عدم مقدرة الفئات منخفضة الأجر على مواجهة تقلبات الاسواق، يؤدي ذلك إلى ظهور اختلالات طبقية بين السكان، ما بين فئة الأعلى أجراً وفئة منخفضي الأجور(الجمل،2014)، الأمر الذي قد يدفع الفئة الأخيرة لابتداع أساليب للرشوة والاختلاس، وذلك بهدف إعادة التوازن المفقود وسد الفجوة(عمر،2016).
- **الأسباب السياسية:** تُعتبر القيادة السياسية الموجه والقدوة الأولى التي يسترشد بها المسؤولين في الدولة. فإذا كانت القيادة السياسية تتسم بالقوة والنزاهة والثقة، وتضع مكافحة الفساد والحد من آثاره كأولوية لديها، بالتالي ينعكس ذلك بالضرورة على أداء جهاز الإدارة العامة، وذلك من حيث اهتمام القيادة السياسية من خلال الخطط التنموية التي تتضمن قضية مكافحة الفساد والحد من آثاره، فضلاً عن إنشاء الأجهزة الرقابية والمحاسبية لضمان عدم استشراء الفساد، بحيث لا يتم التساهل مع ممارسات الفساد التي قد تحدث. وفي المقابل، إذا لم تكن القيادة السياسية تتسم بالثقة والنزاهة ولا تضع قضية مكافحة الفساد كأولوية، بالتالي ينتشر الفساد في كافة القطاعات من رأس الهرم وحتى آخره (كشان، 2020).

مظاهر الفساد الإداري:

تتعدد مظاهر الفساد الإداري، إلا أن هدفها يبقى واحداً وهو تحقيق المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة. من مظاهر الفساد الإداري:

- **الرشوة**: وهي الحصول المنافع على شكل أموال أو منافع أخرى بغية تنفيذ أو الامتناع عن تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة (شرفي،2018)، وقد أخذت الرشوة عدة تفسيرات ومفاهيم، فالبعض يسميها هدية أو إكرامية، وإن تعددت المفاهيم لتخفيف وطأة سوء الفعل، إلا أنها تبقى ممارسة فاسدة تهدف إلى تحقيق منفعة شخصية على حساب المصلحة العامة(محمد،2015).
- **الابتزاز:** وهو إجبار الأفراد أو الشركات على دفع مبالغ مالية أو تقديم خدمة شخصية للموظف، مقابل تسيير معاملاتهم، وإلا اعتبرها مخالفة وغير مطابقة للمواصفات لكي يتم اعتمادها (عمر،2016).
- **الواسطة والمحسوبيّة:** وتعني أن يقوم الموظف بتنفيذ أعمال وخدمات لصالح فئة أو فرد ينتمي لها الموظف، دون أن يكونوا مستحقين لها (بومعراف،2017)، أو في الحصول على المنافع الوظيفية، والترقي مثلاً، وتعد الواسطة والمحسوبية من أكثر أشكال الفساد الإداري خطورةً، نظراً لكونها غير مرئية، وغير مثبتة بسجلات (حفناوي،2019).
- **استغلال السلطة الممنوحة:** يُمنح الموظف صلاحيات لأداء مهام الوظيفة العامة، إلا أن هناك فئة من الموظفين تسيء استخدام الصلاحيات الممنوحة إليهم لتحقيق منافع شخصية، وذلك يتم من خلال عدة طرق، وعلى سبيل المثال، منح

الاستثناءات والتلاعب بالقوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم الجمركية، وغسيل الأموال والمتاجرة بالمناقصات الحكومية (حفناوي،2019).

- **الاختلاس:** وهو حيازة الموارد العامة المادية والمعنوية بغير رضا المالك، والتصرف بالموارد العامة لأغراض شخصية. تجدر الإشارة إلى عمليات الاختلاس تتطلب مهارة عالية وصلة بالمناصب المالية والإدارية وعلم بالإجراءات والموارد المتوفرة (محمد،2015).
- **التسيُّب الإداري:** والذي يقصد به عدم التزام الموظف العام بالقوانين والنظم واللوائح المعمول بها في جهة العمل. ومن مظاهر التسيب الإداري: عدم الالتزام بأوقات الحضور والانصراف، والغياب دون عذر، وتأخير إنجاز المعاملات وضياع الوثائق والمستندات. الأمر الذي يؤثر سلباً على الإنتاجية وسير العمل (حفناوي،2019).

القطاعات التي يشيع فيها حدوث الفساد الإداري:

لا تقتصر ظاهرة الفساد الإداري على قطاع معين، فكل القطاعات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات غير الربحية عرضةً للفساد، إلا أن هناك قطاعات يستشري بها الفساد سريعاً نظراً لطبيعة اختصاصاتها وحساسية أنشطتها. نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريراً يستعرض قائمة أكثر القطاعات فساداً في العالم، حيث احتل قطاع الصناعات الاستخراجية المرتبة الأولى بنسبة 19٪، وقطاع البناء في المرتبة الثانية بنسبة 15٪، وقطاع النقل والتخزين في المرتبة الثالثة بنسبة 15٪، وقطاع الاعلام والاتصال في المرتبة الرابعة بنسبة 10٪.(2014, Kottasova)

3.2. الدراسات السابقة:

تم إجراء العديد من الدراسات في مجال الفساد الإداري وأثره على التنمية المستدامة. ومن أبرز الدراسات، دراسة عمر (2016)، بعنوان الفساد الإداري في الدول العربية: أسبابه وآثاره. هدفت الدراسة إلى معرفة مدى خطورة انعكاسات الفساد الإداري على أداء المؤسسات العامة. استخدم الباحث المنهج النوعي لجمع المعلومات، حيث أكدت نتائج الدراسة أن الفساد يضر الدولة والمجتمع لأنه يضعف المؤسسات في الدولة مما يجعلها غير قادرة على تحقيق رفاه المجتمع. وفي دراسة أخرى أجراها إسماعيل (2017) بعنوان تأثير الفساد على التنمية المستدامة في الجزائر. هدفت الدراسة إلى تحليل المناخ الذي يهيئ انتشار الفساد. استخدم الباحث المنهج النوعي التاريخي. خلصت النتائج إلى أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ساهمت في تهيئة المناخ المناسب لاستشراء الفساد على صعيد جميع القطاعات في الجزائر. نجد أن غالبية الدراسات تطرقت إلى واقع الفساد الإداري في دول العالم العربي، وانعكاساته كمعوق أساسي للتنمية؛ لذلك تحاول هذه الدراسة لسد الفجوة من خلال تقديم نموذج دولة عربية رائدة - دولة قطر- في مجال مكافحة الفساد الإداري.

انعكاسات الفساد الإداري على التنمية المستدامة:

تُعد التنمية المستدامة حق من حقوق الانسان، وإن تحقيقها يتطلب حشد الجهود نحو الوفاء بمتطلباتها بهدف تحقيق الرفاه للأجيال الحاليّة والقادمة. إن ممارسات الفساد الإداري تقوض من فاعلية عملية التنمية المستدامة في الدول، بيدَ أن ممارسات الفساد الإداري تضع المصلحة الشخصية كأولوية دون النظر للصالح العام، بالتالي تنتفع فئة معينة من المجتمع دون البقية، وهذا ما ينافي حقوق الانسان التي تنادي بالعدالة في توزيع الثروات، وضمان توفير حياة كريمة لجميع الأفراد على جميع الأصعدة

السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية. ناقشت الباحثة بن يحي (2017) بأن الفساد يعتبر حجر عثرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك لأثره الممتد على كافة المستويات. فعلى المستوى الاقتصادي،

يؤثر الفساد الإداري بكافة مظاهره على الإنفاق العام وهدر الأموال وسوء توزيع الثروات، وانخفاض الدخل، وتخريب سمعة الدولة كمناخ جيّد للاستثمار الأجنبي، كما يؤثر الفساد على تدني مستوى الخدمات العامة، وذلك من حيث نوعية تقديم الخدمات العامة، وعدم وجود التمويل الكافي نتيجة للاختلاس والسرقة مما يضطر المسؤولين لاختيار أرخص البدائل مثل اختيار مواد البناء الرديئة، الأمر الذي يؤثر على حياة الأفراد. تتطلب عملية التنمية المستدامة تطوير مهارات العاملين، وتوافر مصادر تمويلية وموارد أولية، وهذا يتحقق في ظل وجود أوضاع اقتصادية ملائمة تشجع الاستثمارات والابتكار. وعلى المستوى السياسي والقضائي، يعرقل الفساد تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وذلك من حيث تشويه المناخ الدمقراطي بالتالي ضعف المشاركة السياسية، وذلك بسبب التلاعب في أصوات الناخبين، وخسارة ثقة الشعب في الحكومة. إذ تتطلب عملية التنمية المستدامة بيئة سياسية مستقرة وحكم رشيد يتمتع بالشفافية والمساءلة، فضلاً عن تأثير الفساد على نتائج المحاكمات والقضايا، إذ يقوم بعض الأفراد بدفع الرشاوى بغية تغيير حكم المحكمة والتلاعب بالنتائج لصالحهم، الأمر الذي يؤثر على غياب العدالة في المجتمع وانتشار الظلم في المجتمع. وعلى المستوى الاجتماعي، يؤثر الفساد على زيادة معدلات البطالة والفقر، وظهور الطبقية، وانعدام المساواة في توزيع الثروات، وارتفاع معدلات الجريمة بالإضافة إلى تدني مستويات التعليم لدى الخريجين نتيجة الثغرات الموجودة في المنظومة التعليمية التي تسمح بالممارسات الفاسدة مثل تسريب أسئلة الامتحانات، وشراء الشهادات العلمية، حيث تتطلب عملية التنمية المستدامة الاستقرار الاجتماعي والوعي المجتمعي والنزاهة. وعلى المستوى البيئي، تنعكس آثار الفساد على تدهور البيئة الطبيعية واستنزافها، بما يؤثر على حق الأجيال القادمة من الانتفاع بها، وذلك عبر السماح لبعض الفئات في المجتمع وذلك لاعتبارات اجتماعية أو سياسية باستخدام الأراضي والموارد الطبيعية دون حد أو رادع.

المقومات الأساسيّة لمكافحة الفساد الإداري:

مما يمكّن الدول في مجال مكافحة الفساد والحد من انتشاره هو وجود قيادة سياسية تمتلك رؤية مستقبلية للبلاد، بحيث تمتلك الإرادة لتسخير كافة الإمكانيات وحشد الطاقات والجهود في إطار منظم لتحقيق الرؤية المستقبلية التي تستهدف الجميع من موارد بشرية ومادية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأجيال القادمة. ولكي تحقق الدول أهدافها الوطنية التنموية، فإنه ينبغي توافر عناصر الإدارة الرشيدة، وذلك للقيام بصياغة وتنفيذ الخطط على الوجه الصحيح وبنجاعة. ناقش أبو بكر وآخرون (2008) بأنه ينبغي توافر عدة عناصر لمكافحة الفساد الإداري. أولا: وجود قيادة إدارية فعّالة، وذلك من حيث قدرة المسؤول على التأثير على الأتباع فيما يخدم مصلحة العمل، وذلك لن يتحقق إلا بوجود عنصر الخبرة والكفاءة. بالتالي ينبغي تعيين المسؤولين بناء على جدارتهم وكفاءتهم في إنجاز المهام، دون النظر للاعتبارات القبلية أو الاجتماعية. ثانياً: الشفافية في العمل الإداري، وذلك من حيث نشر المعلومات التي تخص سير إجراءات المعاملات، فضلاً عن نشر البيانات المتعلقة بأداء الأجهزة الحكومية بصورة دورية، وذلك لتمكين المواطنين من التعرف على أنشطة الحكومة ومساءلتها إن تطلب الأمر. كما يساهم وجود جهات رقابية ومحاسبية تنظم وتراقب أداء الجهات والأفراد العاملين في القطاع العام على تجويد الأداء العام بما يخدم الصالح العام بعيداً عن المصالح الشخصية. كما يعد وجود قوانين وتشريعات تتعلق بمكافحة الفساد مقوماً رئيسياً لمكافحة الفساد والحد من انتشاره، إذ ينبغي أن تطبق القوانين

على الجميع دون استثناء. وعلى صعيد الوعي المجتمعي بممارسات الفساد، فيعد وعي المجتمع لممارسات الفساد كفيلاً بنبذ هذه الممارسات واعتبارها مخالفة للدين والأعراف المجتمعية.

ثانياً: واقع جهود مكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة بدولة قطر

تمثل دولة قطر نموذجاً عربياً رائداً في مجال مكافحة الفساد، إذ احتلت المرتبة 30 عالمياً والمرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن عام 2020م. يجدر الذكر بأن تحقيق دولة قطر لهذه المرتبة المتقدمة ليس وليد اللحظة، وإنما بتضافر العديد من العوامل عبر السنوات.

التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها دولة قطر:

شهدت دولة قطر تحولاتٍ اقتصادية واجتماعية خلال السنوات السابقة، إذ تعود الأسباب إلى تغُّير مصدر الدخل الرئيسي. حيث كان يعتمد القطريون على مدخول الغوص على اللؤلؤ ورعاية الإبل والماشية وغيرها من المهن الحرفية التي كانت تساعدهم على سد احتياجاتهم المعيشية. بدأت عملية التحولات الاقتصادية التي انعكست بالضرورة على الطبيعة الاجتماعية في البلاد منذ اكتشاف النفط، إذ يعد اكتشاف النفط نقطة التحول الأولى في المجال الاقتصادي والاجتماعي. شكلت الموارد المالية التي نتجت عن تصدير النفط والغاز دخلاً قومياً قوياً يمكن الاعتماد عليه لتطوير البلد من حيث بناء المشاريع المتمثلة في شبكات الكهرباء والماء والطرق الحديثة، والمستشفيات، والمدراس، الأمر الذي تطلب تأسيس نظام إداري ينظم ويدير قطاعات الدولة. انعكست هذه التحولات على مستوى دخل الفرد بالإيجاب، حيث ارتفع معدل دخل الفرد، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الأمية، بالإضافة إلى انخفاض معدلات البطالة لما يقارب 0.1% يجدر الذكر، بأنه ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها دولة قطر خلال العقود الماضية، ظل المجتمع القطري متمسكاً بتعاليم الدين الإسلامي والأعراف والتقاليد، إذ يعتبر المجتمع القطري من المجتمعات المحافظة.

مقومات مكافحة الفساد في دولة قطر:

تتمتع دولة قطر بجملة من المقومات والعوامل التي تساهم في مكافحة الفساد والحد من انتشاره حيث تتكامل هذه المقومات مع بعضها البعض لتنشئ بيئة مضادة للفساد. ومن هذه المقومات:

- **المقومات الاجتماعية:** بحسب الجمل (2014)، فيعد ضعف التنشئة الاجتماعية والوازع الديني بالإضافة إلى تدني مستوى الرواتب والأجور سبباً رئيسياً لقيام الأفراد بالسلوكيات الفاسدة للحصول على الكسب المادي. بالنظر إلى حالة دولة قطر، فنجد بأن دولة قطر تُصنف من ضمن الدول ذات الدخل العالي، إذ يقُدر نصيب الفرد من الدخل القومي ما يقارب 128.08 ألف دولار بما يعادل 466 ألف ريال قطري (الشرق، 2018)، الأمر الذي يحد الموظف العام من قبول الرشاوى والاختلاس بشكل عام، ولكل قاعدة استثناء. كما يعد المجتمع القطري من المجتمعات المحافظة المتمسكة بتعاليم الدين الإسلامي والعادات والتقاليد التي تنبذ السرقة والتصرف بالمال بغير وجه حق.

- **المقومات الإدارية والمؤسسيّة:** تم إصدار قانون رقم (15) لسنة 2016، والذي ينص على تعيين الموظفين على أساس الجدارة، كما تضمن القانون منح الحوافز للموظفين المتميزين مثل الترقيات الاستثنائية، والحوافز التشجيعية نظيراً لإنجازاتهم. وفي سبيل تنمية وتطوير الموظفين، فقد تم تصنيف الوظائف العامة،

وربط المسارات التدريبية وفقاً لتصنيف الوظيفة، كما توجد إدارة معنية بالتدقيق الداخلي في كل جهة حكومية تشرف على المصروفات والإيرادات بالتعاون مع الجهات الرقابية في الدولة.

- **المقومات السياسية:** لدى القيادة السياسية القطرية توجه ورؤية واضحة نحو مكافحة الفساد، إذ وضعت قضية مكافحة الفساد من ضمن الأولويات لدى الحكومة. ومن الأمثلة على ذلك، تكرار سمو الأمير في خطاباته قضية الفساد بكافة أشكاله. ذكر سمو الأمير خلال رئاسته للاجتماع الأول لمجلس الوزراء بعد التعديل الوزاري: "إن حصول الأخطاء أمر طبيعي، وإن مسؤولينا مشهود لهم بالنزاهة والشفافية، ولكني أؤكد أن الفساد المالي، والفساد الإداري وهو الأخطر لما يسببه من ترهل في المؤسسات لا يمكن قبوله." (هيئة الرقابة والشفافية، 2021)
- **المقومات الاقتصادية:** انتهجت دولة قطر سياسات اقتصادية فعّالة، مما عزز من مكانتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث حافظت على معدلات نمو مرتفعة خلال العقد الماضي، تمكنها من مواجهة أي أخطار حالية ومستقبلية. وتعود الأسباب إلى جملة من المقومات، ومنها: أولاً، تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، والاعتماد على القطاعات غير النفطية كمصدر لإيرادات الدولة، مثل رفع الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي والاستثمارات الرأسمالية داخل الدولة وخارجها. ثانياً، توفر الإطار التشريعي المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من حيث منح الشركات الأجنبية مزايا تنافسية، مثل الحق بالتداول بأي عملة أجنبية بنسبة 100وإعفاء من ضريبة الدخل حتى 10سنوات. كما نتج عن السياسة الاقتصادية للدولة، فرص استثمارية في مختلف القطاعات، الأمر الذي عزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل السياحة، والتعليم، الرياضة، والأمن الغذائي. ثالثاً، توفر البنية التحتيّة الضخمة والمتطورة، مثل ميناء حمد ومترو قطر، ومطار حمد الدولي، مما يجعل دولة قطر وجهة ذات مناخ استثماري ملائم (مكتب الاتصال الحكومي، 2018).

إطار مكافحة الفساد والوقاية منه والحد من آثاره:

نظراً للتحولات التنموية التي تشهدها دولة قطر خلال السنوات العشر الأخيرة. قامت دولة قطر بجملة من الاجراءات في سبيل تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وذلك تحسباً لاستشراء الفساد الذي يعطل ويقوض من نجاعة الأداء العام للصالح الشخصي. تمثلت الجهود في الآتي:

1. **توقيع الاتفاقيات الدوليّة:** في عام 2007 صدّقت دولة قطر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك في إطار تعزيز الشراكات المحلية والدولية في مجال مكافحة ومنع الفساد. إذ تهدف الاتفاقية إلى دعم تدابير مكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة. كما تم التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وفق المرسوم رقم (37) لسنة 2012، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون بين دول العالم العربي في مكافحة الفساد وكشفه، وتشجيع الأفراد ومنظمات المجتمع المدني بالمشاركة بمنع ومكافحة الفساد.
2. **إنشاء الجهات الرقابية:** وفي إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تم إنشاء هيئة الرقابة والشفافية، وذلك بحسب المادة رقم (6) من الاتفاقية والتي تلزم بوجود هيئة لمكافحة الفساد الوقائية. أبرز ما تقوم به الهيئة هو وضع

الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية، وتوعية الموظفين من كافة الجهات الحكومية والخاصة عبر تنظيم الدورات التدريبية بتدابير المتعلقة بمنع الفساد، وتلقي شكاوى المواطنين، وبحث أسباب القصور في النظم المالية والإدارية والفنية في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. كما تم إنشاء ديوان المحاسبة والذي يختص بإجراء الرقابة على الشؤون التالية: المالية، والالتزام، والأداء، وتكنولوجيا المعلومات والمشاريع والمناقصات والعقود المالية.

3. **الشفافية والوصول إلى المعلومات:** وبهدف التوجه نحو مجتمع المعرفة عبر تعزيز الشفافية، تم وضع سياسة البيانات المفتوحة، وعليها، تم تدشين بوابة قطر للبيانات المفتوحة لنشر البيانات الحكومية، وذلك لتسهيل معرفة الأداء الحكومي، وإشراك المواطنين، وتحسين الحوكمة. كما تقوم الجهات العامة في الدولة، بنشر إحصاءاتها عبر الموقع الإلكتروني الخاص بها (بوابة قطر للبيانات المفتوحة،2021).
4. **التشريعات والقوانين والمواثيق:** تم إصدار العديد من القوانين والمواثيق المتعلقة بالوقاية والحد من الفساد: قانون النزاهة والشفافية في المناقصات والمزايدات لعام 2015، والذي يُعنى بتنظيم العملية في إطار واضح لجميع الأطراف المتعاقدة. كما تم إصدار ميثاق نزاهة الموظفين العموميين عام 2020. يهدف الميثاق إلى تحديد القواعد الأساسية لآداب وقواعد الوظيفة العامة، كما يهدف إلى بناء قيم وثقافة مهنية عالية لدى الموظفين العموميين. ومستقبلاً وبحسب هيئة الرقابة والشفافية، سيتم إصدار قانون مكافحة تضارب المصالح، وإصدار ميثاق نزاهة الموردين والمقاولين.
5. **تشجيع وتحفيز مكافحة الفساد عالمياً:** من الملاحظ من خلال الجهود المذكورة أعلاه، بأن هناك تقدم ملحوظ في مجال مكافحة الفساد داخل دولة قطر، حيث أحرزت في مؤشر مدركات الفساد مؤشرات مرتفعة خلال العقد الماضي، مما يمكننا القول، بأن دولة قطر نجحت في مجال مكافحة الفساد داخلياً. وفي إطار مسؤولية قطر الدولية، قام صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني -أمير دولة قطر- بتدشين الجائزة تحت مسمى (جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد، والتي تهدف إلى تشجيع الأفراد والمؤسسات إلى تقديم الأفكار والمقترحات الخلاقة في مجال مكافحة الفساد والتصدي للظاهرة في الدول التي تعاني من الفساد بشكل خاص، وفي العالم بشكل عام (مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، 2021).

دولة قطر في مؤشرات الحوكمة ومكافحة الفساد والتنمية المستدامة:

سيتم التطرق في هذا المحور إلى حالة دولة قطر في أبرز المؤشرات الدوليّة المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد والتنمية المستدامة، بيدَ أن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على بعضها البعض إما بالسلب أو الإيجاب. فإذا توفرت المقومات المُشار إليها في الجدول رقم (1) مثل سيادة القانون، وفاعلية الحكومة، وانخفاض معدلات الفساد والحفاظ على الأمن والاستقرار، فإنها تؤثر بالضرورة على احراز التقدم نحو تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في الجدول رقم (2). يُلاحظ في الجدول رقم (1) بأن البيئة التنظيمية في دولة قطر تعتبر بيئة صحية، إذ تتوفر مقومات سيادة القانون، والأمن والاستقرار، وانخفاض معدلات الفساد، بالإضافة إلى فاعلية الخدمات الحكومية المقدمة، وذلك على مدار عقد من الزمن. يُلاحظ في مؤشر سيادة القانون بأن تم تسجيل نقاط مرتفعة على مدار عشر سنوات سابقة، الأمر الذي لا يدع مجال للريب بأن وإن حدثت تجاوزات تتعلق بالفساد من قبل الموظف العام، فإن القانون يطبق عليه دون النظر لأية اعتبارات اجتماعية أو سياسية. كما أن انخفاض مؤشر مدركات الفساد لما يقارب عشر سنوات، أثر إيجابياً لتحفيز خلق بيئة صحية لتطور وتنمية الدولة، الأمر الذي انعكس على المؤشرات الأخرى مثل مؤشر السلام

العالمي، وفاعليّة الحكومة، وسيادة القانون، وهذا من جانب البيئة التنظيمية العامة في الدولة. ويُلاحظ انعكاس مدى صحة البيئة التنظيمية العامة،

على إحراز التقدم في مجال التنمية المستدامة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما هو موضح في الجدول رقم (2). ينعكس تأثير نتائج هذه المؤشرات على تحقيق التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة إذ أن للفساد الإداري ارتباط سببي وثيق بين احراز التقدم في كافة المجالات الإدارية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا ما أكده الباحثين بأن في حال توفر بيئة تنظيمية سليمة وصحية، تخلو من الفساد، بالتالي يمكن للدول أن تتقدم وتتطور، لأن المصلحة العامة هي الأولوية لدى الجميع من كافة المستويات الإدارية في الدولة.

الجدول رقم (1) دولة قطر في المؤشرات الدوليّة خلال السنوات 2012/2020

المؤشر	*سيادة القانون*	*فاعليّة الحكومة*	*مدركات الفساد*	*السلام العالمي*
2012	0.96	0.94	68	1.535
2013	0.96	1.06	68	1.588
2014	0.86	0.94	69	1.549
2015	0.77	0.95	71	1.640
2016	0.79	0.74	61	1.603
2017	0.73	0.74	63	1.562
2018	0.73	0.63	62	1.785
2019	0,73	0.70	62	1.696
2020	1.00	0.91	63	1.590
حالة المؤشر	**مرتفع**	**مرتفع**	**مرتفع**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحثة بعد مراجعة المصادر والمراجع ذات العلاقة. بتصرف.

الجدول رقم (2): حالة دولة قطر في أهم المؤشرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة

البُعد التنموي	المؤشر	التقدم المحرز خلال الأعوام 2016/2019				التفاصيل
		2016	2017	2018	2019	حالة المؤشر	
	معدل النمو السنوي للناتج المحلي	236,577 ريال قطري	230,917 ريال قطري	252,360 ريال قطري	-	مرتفع	-

ISSN: 2706-6495

البعد الاقتصادي	الإجمالي للفرد الواحد						
	معدل التضخم	2.68%	0.39%	0.26%	-0.67%	منخفض	
البعد الاجتماعي	نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية.	100%	100%	100%	100%	مرتفع	يقيس المؤشر توفر الخدمات الآتية: خدمة مياه الشرب، وخدمة الصرف الصحي، ومرافق النظافة، والكهرباء، والوقود النظيف، وإمكانية التنقل، وجمع النفايات الصلبة والسائلة
	معدّل البطالة	0.15%	0.14%	0.11%	0.12%	منخفض	-
	تغطية توافر الخدمات الصحية الأساسية	100	100	100	100	مرتفع	يقيس المؤشر توفر خدمات الصحة الإنجابية، والأم والوليد، والأمراض المعدية وغير المعدية، والقدرة على تقديم الخدمات لصحية، وقذرة السكان على الوصول للخدمات الصحية.
	معدل الأميّة*	1.82%	0.32%	-	-	منخفض	*معدل الأمية عن السنوات: 2013: 0.46% 2014: 0.69
البعد البيئي	نسبة المناطق الاقتصادية التي تُدار باستخدام النهج القائمة على النظم الإيكولوجية	100%	100%	100%	100%	مرتفع	

المصدر: من إعداد الباحثة بعد مراجعة على المصادر ذات العلاقة. بتصرف.

3. عرض النتائج وتحليلها

نستنتج بالنظر لنموذج حالة دولة قطر في مكافحة الفساد والحد من آثاره والوقاية منه، بأن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تاريخياً، ساهمت في منع استشراء الفساد في قطاعات الدولة، وذلك لما تتمتع به دولة قطر من استقرار سياسي، واقتصادي، واجتماعي منذ عقود من الزمن. فحتى بعد استكشاف النفط والغاز وزيادة العوائد المالية،

فهناك عدالة في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، بمعنى لم يكن هناك تفاوتات طبقية كبيرة بحيث لا يستطيع الفرد سد احتياجاته المعيشية. وحتى خلال العقد الحالي، بالتالي، ساهمت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الحد من تفشي الفساد.

أحرزت دولة قطر نتائج جيّدة في غالبية مؤشرات مدركات الفساد، والحوكمة، والسلام العالمي، خلال العقد الماضي، بالإضافة إلى إحراز التقدم الملحوظ في المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة المتمثلة بالمجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. إذ يُستنتج أن جهود إصلاح البيئة التي يعمل فيها جهاز الإدارة العامة انعكست على احراز التقدم في مؤشرات مدركات الفساد على وجه الخصوص ومؤشرات الحوكمة والسلام والاستقرار، وبين احراز التقدم في مؤشرات التنمية المستدامة. بالتالي، فإذا صلُحت البيئة التي يعمل فيها جهاز الإدارة العامة، تمكّنت في المقابل بأداء دورها المناط إليها على أكمل وجه، وبما يحقق المصلحة العامة ورفاه المجتمع.

قدمت دولة قطر نموذجاً رائداً في مجال مكافحة الفساد والحد من آثاره والوقاية منه. حيث تم النظر لقضية الفساد الإداري من المنظور الشمولي، والبحث في كافة العوامل التي قد تكون سبب لاتساع بؤرة وانتشار الفساد. إذ شمل نموذج دولة قطر في مكافحة الفساد جميع الجوانب لمنع الفساد والحد من انتشاره. تعود الأسباب إلى المقومات الاقتصادية والاجتماعية، ثم توجه القيادة السياسية الجاد نحو نبذ الفساد الإداري بكافة أنواعه، الأمر الذي انعكس على التوجه نحو توقيع الاتفاقيات الدولية والإقليمية مثل الاتفاقية الدولية والعربية لمكافحة الفساد، وذلك لتعزيز جهود مكافحة الفساد بشكل شمولي في إطار دولي وإقليمي، إذ أن الاتفاقيات تسمح بتكامل الجهود الوطنية مع الدولية والإقليمية كما تم إنشاء الأجهزة الرقابية والمحاسبية المعنية بمكافحة جميع أوجه الفساد، والوقاية منه قبل حدوثه وذلك عبر رصد التجاوزات إن وجدت، والتدقيق على أعمال الجهات الحكومية المالية والإدارية بصورة دورية. كما عملت حكومة قطر على تعزيز مبدأ الشفافية، وذلك من خلال صناعة السياسات العامة التي تشجع على ذلك، مثل سياسة البيانات المفتوحة، وتدشين منصة لهذا الغرض، بهدف تحديث البيانات بشكل دوري. كما تم إصدار التشريعات والقوانين التي تمنع حدوث الفساد في القطاعات المختلفة. وحسبما أشار الباحث (Kottasova, 2014) بأن قطاع البناء يكثر فيه الفساد، فإن دولة قطر بصدد إصدار ميثاق نزاهة الموردين والمقاولين، كما أصدرت ميثاق نزاهة الموظفين العموميين. وإيماناً بأهمية دور جميع الأفراد من كافة أنحاء العالم، تم إطلاق جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني لمكافحة الفساد للدول، والتي تُعنى بتقديم أفكار وحلول إبداعية بشأن مكافحة الفساد والحد والوقاية منه. ويمكن إيجاز إطار نموذج دولة قطر في مكافحة الفساد في الآتي: توجهات القيادة السياسية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجيدة، ووجود القوانين والتشريعات وتنفيذها، ووجود أجهزة رقابية ومحاسبية تقوم بدورها على أتم وجه وفقاً لاختصاصاتها، وجهاز إدارة عامة كفؤ وفعال.

4. الخاتمة والتوصيات

إن الفساد الإداري بكافة أنماطه وصوره، يعد مقوضاً أساسياً للتنمية المستدامة في كافة الدول، بيدَ أن ممارسي الفساد في كافة القطاعات والمجالات، يضعون مصالحهم الشخصية فوق اعتبارات المصلحة العامة أو الهدف الذي تم إنشاء المنظمة من أجله.

تجدر الإشارة إلى دور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في إنشاء بيئة محفزة للفساد، إذ يُعد سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دافعاً للأفراد للقيام بممارسات فاسدة، لسد احتياجاتهم، فضلاً عن غياب الأطر التنظيمية مثل التشريعات والقوانين، ووجود الأجهزة الرقابية والمحاسبية.

قدمت دولة قطر نموذجاً عربياً رائداً في مجال مكافحة الفساد والحد من انتشاره والوقاية منه، وذلك عبر تفعيل العديد من المقومات ومنها: توقيع الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وإنشاء الأجهزة الرقابية والمحاسبية، وإصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، وتفعيل السياسات العامة المتعلقة بتعزيز الشفافية، وتشجيع مكافحة الفساد عالمياً عبر تقديم الأفكار الخلاقة والمبتكرة. تأسيساً على ما تقدم، توصلت الباحثة إلى جملة من التوصيات التي يمكن تطبيقها في دولة قطر لزيادة فاعلية وريادة مكافحة الفساد والحد من آثاره والوقاية منه. ومن هذه التوصيات:

على مستوى دولة قطر:

1. صياغة استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد والحد من آثاره والوقاية منه، وذلك بهدف توحيد جهود جميع الأطراف المعنية ضمن إطار استراتيجي واضح للجميع.
2. زيادة توعية الموظفين العموميين بصور الفساد الإداري غير المتعلقة بالأمور المالية، مثل التسيب الإداري وعدم إنجاز الأعمال بشكل صحيح، والضرر المترتب على هذه الممارسات.
3. دمج مواضيع الفساد الإداري في المواد التعليمية، لطلبة المدارس بهدف التوعية وترسيخ قيم النزاهة لديهم، وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
4. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني المختصة في التوعية والرقابة، والبحث في حالات الفساد الإداري.
5. إشراك المجتمع في الإبلاغ عن حالات الفساد، وذلك عبر قنوات اتصال واضحة.

5. المراجع والمصادر:

- إسماعيل، نزار. (2017). تأثير الفساد على التنمية المستدامة في الجزائر. رسالة ماجستير منشورة. جامعة 8 ماي 1945 قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
- بن يحي، سامية. (2017). الفساد مقوض أهداف التنمية المستدامة في العالم. استرجع المقال بتاريخ 30-10-2021من https://democraticac.de/?p=48561
- بومعراف، نسيمة. (2017). مظاهر الفساد الإداري. *مجلة علوم الانسان والمجتمع*. 147-129. (22). جامعة بسكرة: الجزائر.
- بعيرة، أنس وبعيرة، أبو بكر. (2008). لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة. مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا. جامعة قاريونس.
- جهاز التخطيط والاحصاء. (2019.). تقرير أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر.

- الجمل، هشام. (2014). الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي .*مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا*.619–526
- حفناوي، آمال. (2019). العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالمياً. *مجلة إيليزا للبحوث والدراسات*. 4 (1). 107-132.
- دليل بوابة قطر للبيانات المفتوحة. استرجع الموقع بتاريخ 27-10-2021 من https://www.data.gov.qa/pages/handbook/?flg=ar
- شرفي، منصف. (2018). تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. 191 -171(49).
- الشرق. (2018). البنك الدولي: دخل الفرد في قطر الأعلى في العالم. استرجع المقال بتاريخ 28-11-2021من https://al-sharq.com/article/27/08/2018/البنك-الدولي-دخل-الفرد-في-قطر-الأعلى-في-العالم
- عمر، أحمد. (2016). الفساد الإداري في الدول العربية: أسبابه وآثاره. *مجلة الدراسات العليا بجامعة النيلين*. 158-178. 24 (6).
- كشان، رضا. (2020). ظاهرة الفساد السياسي في المجتمعات: قراءة متفحصة في الأسباب والتداعيات. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*. 16(09). 357-369.
- محمد، بوشريط. (2015). الفساد الإداري وأثره على التنمية في الجزائر. رسالة ماجستير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة د. طاهر مولاي.
- مركز حكم القانون ومكافحة الفساد. (2021). جائز الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد. استرجع الموقع بتاريخ 17-10-2021من https://www.rolacc.qa/ar/ace-award/
- مكتب الاتصال الحكومي. (2018). السياسة الاقتصادية. استرجع المقال بتاريخ 25-10-2021من https://www.gco.gov.qa/ar/focus/economic-policy/
- الموسوعة العربية الشاملة. (2021). تعريف الفساد لغة واصطلاحاً. استرجع الموقع بتاريخ 5-10-2021من https://www.mosoah.com/references/dictionaries-and-encyclopedias/تعريف-الفساد/
- هيئة الرقابة والشفافية .(2021) .*دولة قطر تحتل مرتبة متقدمة في الشفافية ومكافحة الفساد*. استرجع الموقع بتاريخ 5,11,2021من https://www.acta.gov.qa/دولة-قطر-تحتل-مرتبة-متقدمة-في-الشفافية/
- الهيتي، نوزاد والمهندي، حسن. (2008). *التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات*. اللجنة الدائمة للسكان. الطبعة الأولى.
- هيئة الرقابة والشفافية. (2021). مشاريع وإنجازات هيئة الرقابة والشفافية. استرجع الموقع بتاريخ 22-10-2021من https://www.acta.gov.qa
- هيئة الرقابة والشفافية. (2021). من أقوال سمو الأمير. استرجع المقال بتاريخ 27-10-2021من https://www.acta.gov.qa/من-أقوال-سمو-الأمير/

ISSN: 2706-6495

- Institute for Economics & Peace. Global Peace Index 2021: Measuring Peace in a Complex World, Sydney, June 2021.: http://visionofhumanity.org/reports
- Kottasova, I. (2014). *World's most corrupt industries*. CNNMoney. Retrieved November 5, 2021, from https://money.cnn.com/2014/12/02/news/bribery-foreign-corruption/index.html.
- *Qatar corruption perceptions - transparency international - data, Chart*. Retrieved October 16, 2021, from https://www.theglobaleconomy.com/Qatar/transparency_corruption/.
- *Qatar rule of law - data, Chart*. Retrieved October 16, 2021, from https://www.theglobaleconomy.com/Qatar/wb_ruleoflaw/.
- *Qatar - Global Peace Index 2021*. country economy. Retrieved October 14, 2021, from https://countryeconomy.com/demography/global-peace-index/qatar.

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الباحثة/ نوره إبراهيم القحومي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. (CC BY NC)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v4.44.5